الأمم المتحدة S/2020/480

مجلس الأمن

Distr.: General
2 June 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 2 حزيران/يونيه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه رسالة موجهة إليكم من أسماء محمد عبد الله، وزيرة خارجية جمهورية السودان، مؤرخة 2 حزيران/يونيه 2020، بشأن المسائل المتعلقة بسد النهضة الإثيوبي الكبير (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عمر محمد أحمد **صديق**
الممثل الدائم

150620 150620 20-07346 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 2 حزيران/يونيه 2020 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة

أود بدايةً أن أتقدم إليكم بخالص التهاني لتوليكم مسؤوليات رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه. وإني على ثقة من أنكم ستتمكنون، بفضل خبرتكم وخصالكم القيادية اللامعة، من أن تديروا بكفاءة أعمال المجلس وأن تجتازوا بثقة هذه الظروف الاستثنائية الناشئة عن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، الذي يمثل أزمة صحية عالمية. وبتكاتف جهودنا جميعا، يمكن أن ننجح في هزم هذا الفيروس والعودة إلى الحياة الطبيعية.

أكتب إليكم بشأن المسائل المتعلقة بسد النهضة الإثيوبي الكبير التي أثيرت في الرسالتين الموجهتين إلى مجلس الأمن من جمهورية مصر العربية وجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية في 1 و 14 أيار/مايو 2020، على التوالي. إن جمهورية السودان بلد مشاطئ مهم على طول النيل الأزرق، وهو البلد الذي يقع مباشرة أسفل مجرى النهر الذي أقيم عليه سد النهضة الإثيوبي الكبير، والذي يمكن بالتالي أن يكون الأكثر تأثرا بالسد. وبناء على ذلك، يرى السودان لزاما عليه أن يبلغ مجلس الأمن بموقفه وآرائه بشأن المسائل المثارة في هاتين الرسالتين، وبتفاصيل المبادرة التي اتخذها السودان لاقتراح الاستئناف الفوري لعملية التفاوض.

وتجدون رفقة هذه الرسالة ورقة موقف السودان (انظر الضميمة)، التي تورد تفاصيل الحقائق المحيطة بسد النهضة الإثيوبي الكبير من حيث صلتها بالسودان ومواقفنا بشأن المسائل المطروحة، إضافة إلى عرض مفصل لجهودنا طوال عملية التفاوض. وتختم ورقة الموقف بتوصيات محددة. لكني، سأحاول، في الفقرات القليلة التالية، الإشارة إلى النقاط والرسائل الرئيسية التي ينبني عليها موقفنا.

إن نهر النيل الأزرق هو نهر مقدس تنعم به منطقتنا. ويعبر البلدان الثلاثة، وهي مصر وإثيوبيا والسودان، ويشكل شريان الحياة لـ 250 مليون شخص يعيشون في هذه البلدان. ولذلك، فإن النيل الأزرق لا ينفصم عن تاريخ شعوب منطقتنا وثقافتها واقتصادها وضميرها.

وهو يمثل، للسودان، شريان الحياة لمعظم سكانه البالغ عددهم 40 مليون نسمة. ويسقي 70 في المائة من الأراضي المروية في البلد، وهو بذلك محور الأنشطة الزراعية التي يعتمد عليها سكان البلد واقتصاده إلى حد كبير.

ولذلك، ظل السودان على الدوام يؤمن بالتعاون والشراكة الإقليميين بشأن النيل الأزرق، وبشأن نهر النيل ككل، ويدعو إليهما. وهذا يتجلى في مواقف السودان وأعماله منذ استقلاله كرائد في جميع المبادرات والبرامج الإقليمية المتعلقة بالنيل الأزرق ونهر النيل ككل.

إن إثيوبيا توجد حاليا في المراحل النهائية من عملية بناء سد النهضة الإثيوبي الكبير، الذي يجري تشييده عبر النيل الأزرق على بعد بضعة كيلومترات فقط من الحدود السودانية الإثيوبية. وهو يشيد بسعة تخزينية قدرها 74 بليون متر مكعب وسعة مركبة قدرها 450 6 ميغاواط من الطاقة الكهرمائية. وعند الانتهاء من بناء السد، سيكون الأكبر في أفريقيا ومن بين أكبر 15 محطة لتوليد الطاقة الكهرمائية في العالم. وسيفرض هذا السد العملاق بذلك وجودا هيكليا دائماً من شأنه إحداث آثار إيجابية وسلبية على حد سواء في السودان.

وتتبع الآثار الإيجابية المحتملة لسد النهضة الإثيوبي الكبير على السودان من تنظيم تدفق المياه في النيل الأزرق. فمن شأن تنظيم التدفق أن يقلل من الفيضانات السنوية خلال موسم الأمطار ويمكِّن السودان من تحسين إدارة نظامه للري. وسيزيد توليد الطاقة الكهرمائية من محطات الطاقة الكهرمائية القائمة. وإضافة إلى ذلك، سيزيد السد من عمق الملاحة على طول نهر النيل الأزرق ونهر النيل الرئيسي.

وعلى الجانب السلبي، سيغير سد النهضة الإثيوبي الكبير تماما النظام الهيدرولوجي للنيل الأزرق بتسطيح رسمه البياني المائي (الهيدروغراف). فبهذا الحجم الضخم، يمكن أن يتسبب السد في إحداث آثار سلبية كبيرة في السودان إذا لم يتم تصميمه وتشييده وملؤه وتشغيله بشكل صحيح. وتتراوح هذه الآثار بين تهديد حياة وسلامة ملايين المواطنين السودانيين الذين يعيشون أسفل المجرى مباشرة بعد السد وتهديد السلامة التشغيلية للسدود السودانية، ونظام السهول الفيضية الزراعي في البلد، والآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على طول النيل الأزرق ونهر النيل الرئيسي في اتجاه المجرى وصولا إلى الحدود مع مصر.

غير أن من المهم التأكيد على أنه لا بد لتحقيق الآثار الإيجابية وللتخفيف من الآثار السلبية من التوصل إلى اتفاق مع إثيوبيا بشأن كيفية ملء سد النهضة الإثيوبي الكبير وتشغيله؛ وإلا، فإن السد يمكن أن يتسبب في أخطار كبيرة تتهدد السودان.

ولذلك، ففي حين يعترف السودان بحق إثيوبيا في تنمية مواردها المائية لصالح مواطنيها ورفاههم، فمن الأهمية بمكان أن تقوم إثيوبيا بذلك مع ضمان معالجة أي آثار سلبية محتملة والتخفيف منها على النحو الواجب بالتشاور والتنسيق الوثيقين مع البلدين المشاطئين في المصب.

وقد بدأت المناقشات والمفاوضات مع إثيوبيا بشأن سد النهضة الإثيوبي الكبير في عام 2011. وقد شارك السودان – بحسن نية – في جميع مراحل المفاوضات المتعلقة بالسد، بما في ذلك تنظيم جولات المفاوضات الثلاثية الرئيسية في الخرطوم (2013-2015) التي توجت بإبرام اتفاق إعلان المبادئ بشأن سد النهضة الإثيوبي الكبير. وقد وقع على الإعلان قادة البلدان الثلاثة في الخرطوم في 23 آذار/مارس 2015. وقد بدأت الجولة الحالية من المفاوضات في عام 2018، وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، انضمت الولايات المتحدة والبنك الدولي إلى عملية التفاوض كمراقبين لدعم البلدان المشاطئة الثلاثة في التوصل إلى اتفاق شامل نهائي بشأن ملء السد وتشغيله. وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير في جميع مراحل عملية التفاوض، حتى شباط/فبراير 2020، يؤسف أن المفاوضات تعثرت منذ شباط/فبراير 2020 مع تصاعد لهجة البيانات الخطابية بين مصر وإثيوبيا.

ويقود السودان حاليا مبادرة لإقناع مصر وإثيوبيا باستئناف المفاوضات للتوصل الى اتفاق نهائى وعادل قبل البدء في ملء السد. وفي هذا السياق، عقد رئيس وزراء السودان اجتماعات ثنائية (عبر الإنترنت) مع رئيسي وزراء مصر وإثيوبيا في 19 و 21 أيار/مايو 2020، على التوالي. وأكد القادة الثلاثة استعدادهم لاستئناف المفاوضات بهدف إبرام اتفاق عادل وشامل. كما أصدروا تعليمات الى وزراء الري والموارد المائية في البلدان الثلاثة باستئناف المناقشات الفنية على الفور. ومنذ ذلك الحين، عقدت عدة اجتماعات ثنائية، ونأمل أن تستأنف المفاوضات الثلاثية قريبا.

ويعتقد السودان أن اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لعام 1997 تبين وتدون المبادئ الأساسية لقانون المياه الدولي العرفي، التي يجب التقيد بها لحل الخلافات المتبقية بشأن سد النهضة الإثيوبي الكبير. ويكمن المبدأ العام لقانون المياه الدولي في تعاون الدول

المشاطئة في المجرى المائي المشترك. وتنص الاتفاقية بتفصيل على أربعة مبادئ رئيسية يؤيدها السودان تأييدا تاما هي: مبدأ "الانتفاع المنصف والمعقول"؛ و "الالتزام بعدم التسبب في ضرر ذي شأن"؛ و "الإخطار وتبادل البيانات والمعلومات"؛ و "التسوية السلمية للمنازعات".

ويعتقد السودان أن البلدان الثلاثة قريبة من إبرام اتفاق شامل. وبناء على ذلك، يمكننا، بإبداء الأطراف الثلاثة لإرادة سياسية والتزام قويين، أن نعالج الخلافات القليلة المتبقية.

ولذلك، يود السودان أن يطلب إلى مجلس الأمن القيام بما يلي: (أ) تشجيع جميع الأطراف على الامتناع عن اتخاذ إجراءات انفرادية، بما في ذلك البدء في ملء سد النهضة الإثيوبي الكبير قبل التوصل إلى اتفاق شامل، أو اتخاذ أي إجراء آخر يعرض السلام والأمن الإقليميين والدوليين للخطر؛ (ب) دعم جهود السودان ودعوة جميع الأطراف إلى استئناف المفاوضات فورا بحسن نية بهدف حل المسائل المعلقة وإبرام اتفاق شامل نهائي.

(توقيع) أسماء محمد **عبد الله**
وزيرة خارجية
جمهورية السودان

الضميمة

سد النهضة الإثيوبي الكبير

موقف السودان

موجز تنفيذي:

توجد إثيوبيا حاليا في المراحل النهائية من عملية بناء سد النهضة الإثيوبي الكبير، وهو سد يجري تشييده عبر النيل الأزرق على بعد 5 كيلومترات إلى 15 كيلومترا من الحدود السودانية الإثيوبية، بسعة تخزينية قدرها 74 بليون متر مكعب وسعة مركبة قدرها 450 6 ميغاواط من الطاقة الكهرمائية. وعند الانتهاء من بناء السد، سيكون الأكبر في أفريقيا، ومن بين أكبر 15 محطة لتوليد الطاقة الكهرمائية في العالم. ويقع سد النهضة الإثيوبي الكبير على بعد 100 كيلومتر فقط أعلى المجرى من سد روصيرص عندنا الذي يقل حجمه عن 10 في المائة من حجم سد النهضة.

ويمثل النيل الأزرق شريان الحياة لمعظم سكان السودان البالغ عددهم 40 مليون نسمة؛ ويسقي 70 في المائة من الأراضي المروية في البلد، وهو بذلك محور الأنشطة الزراعية التي يعتمد عليها سكان البلد واقتصاده إلى حد كبير.

وينطوي السد على إمكانية إحداث آثار إيجابية وسلبية في السودان على النحو المبين بمزيد من التفصيل أدناه. غير أنه لا بد لتحقيق الآثار الإيجابية وللتخفيف من الآثار السلبية من التوصل إلى اتفاق مع إثيوبيا بشأن الكيفية التي تعتزم بها ملء وتشغيل سد النهضة، وإلا فإن هذا السد يمكن أن يتسبب في أخطار كبيرة تتهدد السودان.

وعلى الجانب الإيجابي، سينتج معظم الآثار الإيجابية المحتملة عن تنظيم تدفق المياه في النيل الأزرق، ما سيؤدي بدوره إلى ضبط الفيضانات السنوية خلال موسم الأمطار، ويمكّن السودان من إدارة نظامه للري على نحو أفضل. وسيزيد تنظيم التدفق القدرة على توليد الطاقة الكهرمائية من محطات الطاقة الكهرمائية القائمة. وهناك آثار إيجابية أخرى تشمل إطالة عمر السدود الموجودة في السودان (مع تقليل حمل الترسب)، والتوفير في تكاليف الضخ، وزيادة عمق الملاحة.

وعلى الجانب السلبي، سيغير سد النهضة الإثيوبي الكبير تماما النظام الهيدرولوجي للنيل الأزرق بتسطيح رسمه البياني المائي (الهيدروغراف). وينطوي السد، بحجمه الضخم، على إمكانية إحداث آثار سلبية كبيرة في السودان إذا لم يتم تصميمه وتشييده وملؤه وتشغيله بشكل صحيح. وتتراوح هذه الآثار بين تهديد حياة وسلامة ملايين المواطنين السودانيين الذين يعيشون مباشرة أسفل المجرى بعد السد، وتهديد السلامة التشغيلية للسدود السودانية، ونظام السهول الفيضية الزراعي في البلد، والآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على طول النيل الأزرق وأسفل المجرى في نهر النيل الرئيسي.

ولذلك، ففي حين يعترف السودان بحق إثيوبيا في تنمية مواردها المائية لصالح مواطنيها ورفاههم، فمن الأهمية بمكان أن تقوم إثيوبيا بذلك مع ضمان معالجة أي آثار سلبية محتملة والتخفيف منها على النحو الواجب بالتشاور والتنسيق الوثيقين مع البلدين المشاطئين في المصب.

ومنذ عام 2011، شارك السودان في جميع مراحل المفاوضات بشأن سد النهضة، بما يشمل تنظيم جولات المفاوضات الرئيسية في السودان التي توجت بإبرام اتفاق إعلان المبادئ بشد سد النهضة الإثيوبي الكبير. وقد وقع إعلان المبادئ قادة البلدان الثلاثة في الخرطوم في 23 آذار/مارس 2015. وقد بدأت الجولة الحالية من المفاوضات في عام 2018، وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، انضمت الولايات المتحدة والبنك الدولي كمراقبين لدعم البلدان المشاطئة الثلاثة في التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن ملء السد وتشغيله. وللأسف، تعثرت المفاوضات منذ شباط/فبراير 2020 مع تصاعد لهجة البيانات الخطابية. ويقود السودان حاليا مبادرة لإقناع الطرفين باستئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق عادل وشامل ونهائي. وفي هذا السياق، عقد رئيس وزراء السودان اجتماعات ثنائية مع رئيسي وزراء مصر وإثيوبيا في 19 و 21 أيار/مايو 2020، على التوالي.

ويعتقد السودان أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لعام 1997 تبين وتدون المبادئ الأساسية لقانون المياه الدولي العرفي، التي يجب التقيد بها، خلال المفاوضات، لحل الخلافات المتبقية بشأن سد النهضة. ويكمن المبدأ العام لقانون المياه الدولي في تعاون الدول المشاطئة في المجرى المائي المشترك. وتحت هذا المبدأ العام، تنص اتفاقية الأمم المتحدة بتفصيل على أربعة مبادئ رئيسية يؤيدها السودان تأييدا تاما هي: مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول؛ والالتزام بعدم التسبب في ضرر ذي شأن؛ والإخطار وتبادل البيانات والمعلومات؛ والتسوية السلمية للمنازعات.

واستنادا إلى المبادئ المذكورة أعلاه، وطوال العملية، تفاوض السودان بحسن نية وآمن باتفاق شامل يشمل البلدان المشاطئة الثلاثة جميعها ودعا إليه. ولهذا السبب، امتنع السودان عن إجراء مفاوضات ثلاثية في واشنطن في غياب إثيوبيا، مالك السد. ولمصلحة هذه العملية، رفض السودان أيضا تأييد قرار لجامعة الدول العربية ينتقد إثيوبيا. ومن نفس المنطلق، رفض السودان اقتراحاً من إثيوبيا بالتوصل إلى اتفاق جزئي لا يشمل سوى ملء السد في المرحلة الأولى، إذ نؤمن بأن أي اتفاق يجب أن يكون شاملاً وأن يشمل جميع المسائل المتصلة بملء السد وتشغيله.

وعلاوة على ذلك، يؤمن السودان إيمانا قويا بأن التوصل إلى اتفاق شامل بشأن الخطوط الإرشادية والقواعد قبل البدء في ملء السد أمر ضروري ومهم للغاية لجميع الأطراف؛ وأن أي قرارات انفرادية بشأن توقيت وقواعد ملء السد ستعرض ملايين الأرواح والمجتمعات المحلية للخطر.

وبعد مرحلة المفاوضات في واشنطن، يعتقد السودان أن البلدان الثلاثة قريبة جدا من إبرام اتفاق شامل. ويمكن للأطراف الثلاثة، بإبداء إرادة سياسية والتزام قويين، أن تعالج الخلافات القليلة المتبقية. ولذلك، يود السودان أن يطلب إلى مجلس الأمن القيام بما يلي:

- تشجيع جميع الأطراف على الامتناع عن اتخاذ إجراءات انفرادية، بما في ذلك ملء السد قبل التوصل إلى اتفاق شامل، أو اتخاذ أي إجراء آخر يعرض السلام والأمن الإقليميين والدوليين للخطر.
- دعم جهود السودان ودعوة جميع الأطراف إلى استئناف المفاوضات فورا بحسن نية بهدف حل المسائل المعلقة وإبرام اتفاق شامل نهائي.

أولا - معلومات أساسية

1 - توجد إثيوبيا حاليا في المراحل النهائية من عملية بناء سد النهضة الإثيوبي الكبير، الذي يجري تشييده عبر النيل الأزرق على مسافة قريبة جدا من الحدود السودانية الإثيوبية. ويقع جزءا سد النهضة، وهما السد الاحتياطي والسد الخرساني، على بعد 5 كيلومترات و 15 كيلومترا على التوالي من حدود السودان. وسد النهضة سد يبلغ ارتفاعه 155 متراً وسينشئ خزاناً تبلغ مساحته 874 1 كيلومتراً مربعاً وسعته التخزينية الإجمالية 74 بليون متر مكعب (أي ما مقداره مرة ونصف متوسط التدفق السنوي للنيل الأزرق)؛ وتبلغ سعته المركبة 450 6 ميغاواط من الطاقة الكهربائية. وعند الانتهاء من بناء السد، سيكون الأكبر في أفريقيا ومن بين أكبر 15 محطة لتوليد الطاقة الكهرمائية في العالم.

2 - ويمثل النيل الأزرق شريان الحياة لمعظم سكان السودان البالغ عددهم 40 مليون نسمة؛ ويسقي 70 في المائة من الأراضي المروية في البلد، وهو بذلك محور الأنشطة الزراعية التي يعتمد عليها سكان البلد واقتصاده إلى حد كبير. ويوفر نحو 70 في المائة من المياه لنظام الري في السودان أساسا سدان أنشئا عبر النيل الأزرق. وهما سدا روصيرص وسنار. ويقل حجم خزان سد روصيرص، الذي يقع على بعد 100 كيلومتر فقط أسفل المجرى من سد النهضة الإثيوبي الكبير، عن 10 في المائة من حجم سد النهضة، في حين تبلغ سعة سد سنار، الذي يقع على بعد 210 كيلومترات أسفل المجرى من سد روصيرص، عن 1 في المائة من سعة سد النهضة.

3 - والسد، الذي يقع على مقربة من الحدود، بهذا الحجم الضخم، ينطوي على إمكانية إحداث آثار سلبية كبيرة في السودان إذا لم يتم تصميمه وتشييده وملؤه وتشغيله بشكل صحيح. وتتراوح هذه الآثار بين تهديد حياة وسلامة نحو 20 مليون مواطن سوداني يعيشون مباشرة أسفل المجرى بعد السد، وتشغيل السدود السودانية، ونظام السهول الفيضية الزراعي في البلد، والآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على طول النيل الأزرق وأسفل المجرى في نهر النيل الرئيسي، وصولا إلى الحدود مع مصر. ولذلك، ففي حين يعترف السودان بحق إثيوبيا في تنمية مواردها المائية لصالح مواطنيها ورفاههم، فمن الأهمية بمكان أن تعالج إثيوبيا وتخفف أي آثار سلبية محتملة بالتشاور والتنسيق الوثيقين مع البلدين المشاطئين في المصب.

4 - ومنذ أن أخطرت إثيوبيا بمشروع سد النهضة، شارك السودان - بحسن نية - في جميع مراحل المفاوضات المتعلقة به. وكان السودان نشطا في لجنة الخبراء الدولية التي استعرضت وثائق التصميم الأولي؛ واضطلع السودان بدور محوري في أنشطة اللجنة الوطنية الثلاثية التي شُكلت لمتابعة تنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية. كما شارك السودان بنشاط في جولات المفاوضات الثلاثية (2013-2015) التي توجت بإبرام اتفاق إعلان المبادئ بشأن مشروع سد النهضة الإثيوبي الكبير الذي وقعه قادة البلدان الثلاثة في الخرطوم في 23 آذار/مارس 2015.

5 - وبدأت الجولة الحالية من المفاوضات بالفعل بتشكيل مجموعة العمل البحثية العلمية المستقلة في أيار/مايو 2018، التي أنشأتها آلية الأطراف التسعة (وزراء الخارجية ووزراء شؤون المياه ومديري وكالات الاستخبارات من البلدان الثلاثة). بينما انضمت الولايات المتحدة والبنك الدولي إلى عملية التفاوض كمراقبين، منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2019، لدعم البلدان المشاطئة الثلاثة في التوصل إلى اتفاق شامل نهائي بشأن ملء سد النهضة وتشغيله.

6 - ورغم فترات التقدم والتراجع خلال هذه الرحلة الطويلة من المفاوضات التي بدأت منذ أن تم الإخطار بسد النهضة في عام 2011، فقد تم التوصل إلى توافق كبير في الآراء بين البلدان الثلاثة بشأن عدد من المسائل الرئيسية، ولا سيما خلال الاجتماعات الخمسة الأخيرة في المنطقة، والاجتماعات الستة الأخرى في واشنطن.

ثانيا - الآثار المحتملة لسد النهضة على السودان

7 - بما أن سعة سد النهضة تعادل ما مقداره مرة ونصف مستوى التدفق السنوي للنيل الأزرق، فإن السد سيغير تماماً النظام الهيدرولوجي للنهر عن طريق تسطيح رسمه البياني المائي (الهيدروغراف). الأمر الذي سيؤدي إلى آثار كبيرة على الهيدرولوجيا والموارد المائية والترسب في النهر. وسيكون لهذه الآثار بدورها آثار مباشرة على البنية التحتية، واستخدام الأراضي، والناس، والنظام الإيكولوجي على طول النيل الأزرق ونهر النيل الرئيسي. وبعض هذه الآثار إيجابي وبعضها سلبي، على النحو المبين بإيجاز أدناه.

8 - وتنتج الآثار الإيجابية لسد النهضة أساسا عن تنظيم تدفق النيل الأزرق، أي أن تدفق النيل الأزرق سيكون أكثر انتظاما وستكون تقلباته الموسمية أقل بكثير مقارنة بالحالة التي لا يتم فيها إنشاء السد. وتشمل الآثار الإيجابية ما يلي:

- **الإمداد بالكهرباء**: زيادة توليد الطاقة الكهرمائية من محطات الطاقة الكهرمائية الموجودة في السودان (روصيرص ومروي)، إضافة إلى الإمدادات المتوقعة في المستقبل من سد النهضة.
- **الزراعة المروية**: ستتحسن موثوقية إمدادات المياه لخطط الري الحالية والمقبلة، مما سيعزز الزراعة المروية في البلد.
- **آثار إيجابية أخرى**: تشمل هذه الآثار إطالة عمر السدود لدينا (مع تقليل حمل الترسب)، والحد من الأضرار الناجمة عن الفيضانات العارمة بشكل استثنائي، والتوفير في تكاليف الضخ، وزيادة عمق الملاحة على طول النيل الرئيسي.

9 - غير أن التنسيق والتعاون بشكل أوثق بشأن كيفية تشغيل سد النهضة شرط مُسبق لا بد منه لتحقيق الفوائد المحتملة، وإلا فإن جميع الآثار الإيجابية ستتعرض للخطر. وإضافة إلى ذلك، فإن السد من شأنه إحداث آثار سلبية كبيرة على السودان يمكن تلخيصها في ما يلي:

- **سلامة السدود**: إن فشل سد بحجم سد النهضة الضخم سيتسبب في أضرار مدمرة في الأرواح والممتلكات والزراعة في السودان. ولهذا السبب، يجب توفير جميع تدابير السلامة أثناء مراحل ملء وتشغيل سد النهضة، وتنفيذها، وتحديثها، ومتابعتها بعناية. وينبغي تنسيق تدابير التأهب والتخطيط لحالات الطوارئ الخاصة بسد النهضة والسدود السودانية تنسيقاً جيداً، والاشتراك في تخطيطها وفحصها، وتحديثها واختبارها باستمرار.
- **الآثار الاجتماعية**: يعتمد الملايين من المزارعين بشكل رئيسي على زراعة السهول الفيضية في النيل الأزرق ونهر النيل الرئيسي. غير أن تنظيم تدفق النيل الأزرق سيقلل من الأراضي المروية بالفيضانات بنحو 50 في المائة، ما سيؤثر على المزارعين إذا لم يتم معالجة هذا التأثير والتخفيف منه بشكل صحيح.

- **تقليل الرواسب:** الرواسب السنوية التي يحملها فيضان النهر هي سماد طبيعي جيد، وسوف تنخفض كمية ونوعية الرواسب بشكل كبير.
- **الآثار البيئية:** تشمل التغيرات في نوعية مياه النهر، والتغيرات المورفولوجية، والآثار على مصائد الأسماك، وغابات الفيضانات، والمسائل الصحية.
- **الملء والتشغيل الطويل الأمد للسد:** مرافق التخزين في السودان صغيرة الحجم، وتعتمد بالكامل على نمط التدفق السنوي للنيل الأزرق. ولذلك، فإن طريقة تشغيل السد خلال سنوات الجفاف أو حالات الجفاف الطويلة ستؤثر تأثيراً كبيراً على مرافق التخزين السودانية سواء من حيث تشغيلها أو صيانتها وعلى قدرتها على تلبية احتياجات قطاعي الزراعة والطاقة الكهرمائية.

10 - ومن المهم أن يلاحظ أن إثيوبيا لم تدرس بعد دراسة وافية الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المذكورة أعلاه ولم تحددها كميا. ولذلك، أوصت لجنة الخبراء المستقلة بالانتهاء من هذه الدراسات الاجتماعية - البيئية العابرة للحدود ووافقت على ذلك البلدان الثلاثة، على النحو المنصوص عليه في إعلان المبادئ. ويعتقد السودان أن هذه الآثار السلبية يمكن التقليل منها إلى حد كبير، إذا ما تم تحديدها كميا على النحو الصحيح، وتم تحقيق تعاون إقليمي سليم يؤدي إلى الإدارة المثلى للموارد المائية المشتركة.

ثالثا - مبادئ القانون الدولي التي تنظم المسائل المتعلقة بسد النهضة

11 - رغم أن السودان ليس بعد طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لعام 1997 (اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997)، فإنه يقبل الرأي القائل بأن اتفاقية الأمم المتحدة تبين وتدون المبادئ الأساسية لقانون المياه الدولي العرفي. ويؤمن السودان إيمانا راسخا بأنه يجب أن يتقيد بهذه المبادئ، خلال المفاوضات، لحل الخلافات المتبقية بشأن سد النهضة، بقدر ما اتبعت لحل الخلافات الرئيسية السابقة.

12 - ويكمن المبدأ العام لمبادئ قانون المياه الدولي هذه في تعاون الدول المشاطئة في المجرى المائي المشترك. وتؤكد اتفاقية الأمم المتحدة أهمية التعاون الدولي وحسن الجوار، وتقتضي من الدول المشاطئة "*أن تتعاون (...) على أساس المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية والفائدة المتبادلة وحسن النية من أجل تحقيق الانتفاع الأمثل من المجرى المائي الدولي وتوفير الحماية الكافية له*". وتحت هذا المبدأ العام، تنص اتفاقية الأمم المتحدة بتفصيل على أربعة مبادئ رئيسية يؤيدها السودان تأييدا تاما هي: مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول؛ والالتزام بعدم التسبب في ضرر ذي شأن؛ والإخطار وتبادل البيانات والمعلومات؛ والتسوية السلمية للمنازعات.

13 - وخلال المفاوضات الرامية إلى إبرام اتفاق بشأن سد النهضة في عام 2015، عمل السودان عن كثب وبدأب مع مصر وإثيوبيا لضمان إدراج هذه المبادئ الأساسية والجوهرية لقانون المياه الدولي وتجسيدها تماما في اتفاق إعلان المبادئ بين جمهورية مصر العربية وجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية وجمهورية السودان بشأن مشروع سد النهضة الإثيوبي الكبير، المبرم في الخرطوم في 23 آذار/مارس 2015. وتأكيداً لأهمية إعلان المبادئ، وقَّع عليه رئيسا مصر والسودان ورئيس وزراء إثيوبيا بأنفسهم.

14 - وعلى غرار اتفاقية الأمم المتحدة، يشدد إعلان المبادئ على مبدأ التعاون في المادة الأولى من مواده، ويقتضي من الدول الثلاث "*التعاون على أساس التفاهم المشترك، والمنفعة المشتركة، وحسن النوايا، والمكاسب*

للجميع، ومبادئ القانون الدولي". وعلاوة على ذلك، تقتضي المادة نفسها من الدول الثلاث "*التعاون في تفهم الاحتياجات المائية لدول المنبع والمصب بمختلف مناحيها*". ثم يتابع إعلان المبادئ بتبيان وتفصيل المبادئ اللاحقة الأساسية الأربعة لقانون المياه الدولي، وهي: '1' الالتزام بعدم التسبب في ضرر ذي شأن، و '2' الانتفاع المنصف والمعقول، و '3' تبادل المعلومات والبيانات، و '4' التسوية السلمية للمنازعات.

15 - وفيما يتعلق بمبدأ "*عدم التسبب في ضرر ذي شأن*"، وتمشياً مع اتفاقية الأمم المتحدة، تقتضي المادة الثالثة من إعلان المبادئ أن "*تتخذ الدول الثلاث كافة الإجراءات المناسبة لتجنب التسبب في ضرر ذي شأن خلال استخدامها للنيل الأزرق/النهر الرئيسي*". غير أنه، في حالة حدوث ضرر ذي شأن لإحدى الدول الثلاث، تقتضي المادة الثالثة من الدولة التي تتسبب استخداماتها في ذلك الضرر، أن تتخذ كافة الإجراءات المناسبة "*لتخفيف أو منع هذا الضرر، ومناقشة مسألة التعويض كلما كان ذلك مناسبا*".

16 - وتتناول المادة السابعة من إعلان المبادئ "*مبدأ تبادل المعلومات والبيانات*" وتقتضي من كل دولة من الدول الثلاث "*أن توفر (...) البيانات والمعلومات اللازمة لإجراء الدراسات المشتركة للجنة الخبراء الوطنين، وذلك بروح حسن النية وفي التوقيت الملائم*".

17 - وفيما يتعلق بمبدأ التسوية السلمية للمنازعات، تقتضي المادة العاشرة من اتفاق إعلان المبادئ أن تقوم الدول الثلاث بتسوية المنازعات الناشئة عن تفسير أو تطبيق الاتفاق "*بالتوافق من خلال المشاورات أو التفاوض وفقاً لمبدأ حسن النوايا*". وإذا لم تنجح الأطراف في ذلك، ينص الإعلان على أنه *يمكن لها مجتمعة طلب التوفيق أو الوساطة أو إحالة الأمر لعناية رؤساء الدول/رؤساء الحكومات.*

18 - وبالإضافة إلى إدراج هذه المبادئ الأساسية لقانون المياه الدولي وتفصيلها على النحو المدون في اتفاقية الأمم المتحدة، تنص المادة الخامسة من إعلان المبادئ على "*مبدأ التعاون في الملء الأول وإدارة السد*". وتقتضي هذه المادة من الدول الثلاث "*تنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية، واحترام المخرجات النهائية للتقرير الختامي للجنة الثلاثية للخبراء حول الدراسات [المشتركة] الموصي بها في التقرير النهائي للجنة الخبراء الدولية خلال المراحل المختلفة للمشروع*".

19 - وعلاوة على ذلك، تقضي المادة الخامسة من إعلان المبادئ أن "تستخدم الدول الثلاث، بروح التعاون، المخرجات النهائية للدراسات المشتركة الموصي بها في تقرير لجنة الخبراء الدولية والمتفق عليها من جانب اللجنة الثلاثية للخبراء، بغرض: '1' الاتفاق على الخطوط الإرشادية وقواعد الملء الأول لسد النهضة والتي ستشمل كافة السيناريوهات المختلفة، بالتوازي مع عملية بناء السد؛ و '2' الاتفاق على الخطوط الإرشادية وقواعد التشغيل السنوي لسد النهضة، والتي يجوز لمالك السد ضبطها من وقت لآخر؛ و '3' إخطار دولتي المصب بأية ظروف غير منظورة أو طارئة تستدعي إعادة الضبط لعملية تشغيل السد." وتضيف المادة أن "*الإطار الزمني لتنفيذ العملية المشار إليها أعلاه سوف يستغرق خمسة عشر شهراً منذ بداية إعداد الدراستين الموصى بهما من جانب لجنة الخبراء الدولية*". وهكذا، فإن المادة الخامسة تؤكد ضرورة وأهمية إجراء الدراستين اللتين أوصت بهما لجنة الخبراء الدولية، ووافقت عليهما الأطراف الثلاثة.

20 - وفيما يتعلق بمبدأ سلامة السدود، سجلت المادة الثامنة من إعلان المبادئ تقدير الأطراف الثلاثة لـ "*الجهود التي بذلتها إثيوبيا حتى الآن لتنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية المتعلقة بأمان السد*" ونصت على أنه "*سوف تستكمل إثيوبيا، بحسن نية، التنفيذ الكامل للتوصيات الخاصة بأمان السد الواردة في تقرير لجنة الخبراء الدولية*".

21 - ويجدر بالإضافة أن المذكرتين الموجهتين إلى مجلس الأمن من كل من جمهورية مصر العربية وجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية (المؤرختين 1 أيار/مايو 2020 و 14 أيار/مايو 2020، على التوالي) أكدتا من جديد التزامهما الكامل بإعلان المبادئ.

22 - ولهذه الأسباب، يظل السودان ملتزماً التزاماً كاملاً بإعلان المبادئ، ويؤمن إيماناً راسخاً بأن أحكامه توفر أسسا كافية وعادلة ومناسبة لحل الخلافات المتبقية بشأن ملء السد وتشغيله، وسلامته، وكذلك بشأن الدراستين، وللتوصل إلى اتفاق كامل ونهائي (وليس جزئياً) بشأن السد. وبناء على ذلك، يؤمن السودان بالمفاوضات الثلاثية بشأن الخلافات المتبقية بشأن السد ويدعو إلى استئنافها ومواصلتها فورا على أساس إعلان المبادئ، ومبدأي حسن النية والتعاون، على النحو المنصوص عليه في الإعلان نفسه.

رابعا - موقف السودان طوال عملية المفاوضات

23 - تكمن سياسة السودان منذ زمن طويل في أن التعاون سيحقق أقصى قدر من العوائد والفوائد للجميع، وأنه ينبغي تعزيز الفوائد من مشاريع البنية التحتية الكبيرة من أجل معالجة ندرة المياه والطاقة ونقصهما في المنطقة. وساهم السودان تاريخيا مساهمة بنّاءة في جميع المشاريع التعاونية في النيل. فعلى سبيل المثال، كان مشروع الدراسات الهيدرومترولوجية لحوض البحيرات الاستوائية (هيدرومت) (1967 إلى 1992) يركز أساسا على القياسات الهيدرولوجية في البحيرات الاستوائية. وبعد ذلك، كانت هناك لجنة التعاون الفني للنهوض بالتنمية وحماية بيئة حوض النيل من عام 1992 إلى عام 1998. وهناك مبادرة حوض النيل التي أنشئت في عام 1999 ولا تزال مستمرة حتى الآن. ويرى السودان أنه بدون التعاون، ستؤدي الإجراءات الانفرادية إلى حالة ضارة للغاية تعرض الأمن الإقليمي للخطر.

24 - وإذ يلتزم السودان بأهمية نهر النيل بوصفه مصدر الرزق والمورد الرئيسي لتنمية البلدان الثلاثة، وتأكيدا لحق إثيوبيا في الاستفادة من نهر النيل، على غرار بلدي المصب، فإنه أيد صراحة ورسميا سد النهضة، على أعلى مستوى رسمي (الرئيس ووزير الخارجية ووزير الموارد المائية والري)، وعقد عدداً من الاجتماعات مع سلطات المياه في البلدان المجاورة، توجت بإنشاء لجنة الخبراء الدولية، واللجنة الوطنية الثلاثية، وآلية الأطراف التسعة، ومجموعة العمل البحثية العلمية المستقلة.

25 - ومنذ عام 2011، أيد السودان فكرة جمع الأطراف لإجراء محادثات ثلاثية بشد سد النهضة، بما في ذلك تنظيم زيارات دبلوماسية رفيعة المستوى. وبناء على ذلك، نظم السودان في الخرطوم جولات المفاوضات الثلاثية الرئيسية (2013-2015) التي توجت بإبرام اتفاق إعلان المبادئ بشأن سد النهضة الإثيوبي الكبير الذي وقعه قادة البلدان الثلاثة في الخرطوم في 23 آذار/مارس 2015.

26 - وتنفيذا لاتفاق إعلان المبادئ، قام السودان بدور فعال في إنشاء مجموعة العمل البحثية العلمية المستقلة التي تشمل ولايتها *مناقشة سبل دعم مستوى التفاهم والتعاون بين البلدان الثلاثة تجاه سد النهضة، بما في ذلك مناقشة وتطوير عدة سيناريوهات تتعلق بقواعد الملء والتشغيل للسد طبقا لمبدأ الاستخدام العادل والمعقول للموارد المائية المشتركة مع اتخاذ كافة الإجراءات الملائمة لمنع وقوع ضرر ذي شأن.*

27 - وإذ يشير السودان إلى جميع الالتزامات بالتعاون الإقليمي المذكورة أعلاه، واعترافا منه بحق إثيوبيا في تنمية مواردها المائية المشتركة دون التسبب في ضرر ذي شأن للبلدين المشاطئين الآخرين لنهر النيل الأزرق، فهو يلتزم التزاما راسخا بإبرام اتفاق شامل بشأن ملء وتشغيل سد النهضة. وتتمثل المجالات

الرئيسية المثيرة للقلق فيما يلي: سلامة السد، وخطط الملء، والتغير والحد الأدنى لإطلاق المياه من السد، وتبادل البيانات والمعلومات، والتشغيل خلال السنوات العادية وسنوات الجفاف، وآلية التنسيق، والآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الناجمة عن تنفيذ مشروع سد النهضة.

28 - وقد أجرت مجموعة العمل البحثية العلمية المستقلة خمس جولات من المفاوضات عقدت بالتناوب في عواصم البلدان الثلاثة. وتمثلت الإنجازات الرئيسية في الاتفاق على أن يتم الملء الأول للسد على مراحل، وعلى أن تدرس السيناريوهات المختلفة للملء الأول. بينما ظلت تفاصيل عملية الملء الأول، والتشغيل الطويل الأمد، وآلية التنسيق هي المسائل الرئيسية للخلاف بين البلدان في تلك المرحلة.

29 - وبناء على طلب مصر بضم ممثلي الولايات المتحدة والبنك الدولي كمراقبين إلى عملية المفاوضات، اجتمع وزراء الخارجية والموارد المائية والري للبلدان الثلاثة في واشنطن، بحضور المراقبين، في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، واتفقوا على سبل المضي قدما. ونتيجة لذلك، عُقدت خمس اجتماعات وزارية وعدة اجتماعات فنية في واشنطن، إضافة إلى اجتماع واحد في الخرطوم. وفي الاجتماع الذي عقد في 12 و 13 شباط/فبراير 2020 في واشنطن، تحقق تقدم كبير حيث توصلت الأطراف الثلاثة إلى توافق في الآراء بشأن معظم المسائل المطروحة على طاولة المفاوضات؛ واتفقوا على مناقشة المسائل المتبقية والانتهاء منها خلال الاجتماع المقبل الذي سيعقد في واشنطن في 28 و 29 شباط/فبراير 2020.

30 - غير أن إثيوبيا لم تحضر الاجتماع المعقود في واشنطن في 28 شباط/فبراير 2020. وتمشيا مع التزام السودان بالتوصل إلى اتفاق شامل، أرسل السودان فريقه للمفاوضات إلى واشنطن. بيد أن السودان رفض المشاركة في أي مفاوضات ثنائية في غياب الطرف الثالث، لأن السودان يؤمن إيمانا قويا بأنه لا يمكن إجراء مفاوضات مجدية إلا بحضور الأطراف الثلاثة.

31 - ويؤمن السودان أيضا بأن البلدان الثلاثة يمكن أن تتوصل إلى الاتفاق الضروري والعادل والمنصف. ولذلك، فرغم كون السودان عضوا هاما في جامعة الدول العربية، فقد رفض تأييد قرار صادر عن الجامعة بشأن مسألة سد النهضة. إذ رأى السودان أنه، على الرغم من النوايا الحسنة للجامعة، فإن القرار سيكون له أثر عكسي على العملية ولن يكون في مصلحة تشجيع إيجاد حل للمسائل المعلقة تقبله البلدان الثلاثة جميعها.

خامسا - آراء السودان وجهوده لإيجاد حلول

32 - شهد شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2019 انضمام الولايات المتحدة والبنك الدولي كمراقبين إلى عملية المفاوضات. وساعد دورهما البناء والداعم للبلدان المشاطئة في تسريع وتيرة الاجتماعات، فأحرزت البلدان الثلاثة تقدما كبيرا في المفاوضات أفضى إلى البدء في صياغة اتفاق قانوني شامل.

33 - لكن تجدر الإشارة هنا إلى أن عملية صياغة الاتفاق القانوني كانت تقودها وتوجهها تماما البلدان المشاطئة نفسها. وقد عقد الاجتماع الاستهلالي للأفرقة القانونية للبلدان الثلاثة في الخرطوم في 22 و 23 كانون الثاني/يناير 2019، واستمرت المناقشات وعملية الصياغة في واشنطن العاصمة في اجتماعات شتى عقدت في الفترة من 28 كانون الثاني/يناير إلى 13 شباط/فبراير 2020. وباختتام الاجتماع الأخير في 13 شباط/فبراير 2020، كان مشروع الاتفاق في مرحلة متقدمة جداً حيث تم الاتفاق على 90 في المائة من المسائل، ولم يتبق سوى قليل من الخلافات لحلها.

34 - وطوال العملية، تفاوض السودان بحسن نية وآمن باتفاق شامل يشمل البلدان المشاطئة الثلاثة جميعها ودعا إليه. ولهذا السبب، عندما لم يكن بوسع إثيوبيا حضور الاجتماع الأخير الذي كان من المفترض أن يعقد في 27 شباط/فبراير 2020، امتنع السودان عن إجراء أي محادثات لم تشمل جميع الأطراف الثلاثة. وبالمثل، عندما اقترحت إثيوبيا في وقت لاحق اتفاقا جزئيا يتناول مرحلة الملء الأولية، أصر السودان مرة أخرى على أن التوصل إلى اتفاق شامل يتناول كافة المسائل هو السبيل الممكن الوحيد للمضي قدما.

35 - ومن ثم، فإن السودان يؤمن إيمانا قويا بأن التوقيع على اتفاق جزئي لا يغطي سوى الملء في المرحلة الأولى لن يكون مقبولا لأن هناك مسائل فنية وقانونية كثيرة أخرى ينبغي إدراجها في أي اتفاق يتعلق بملء السد وتشغيله. وتشمل هذه المسائل، على سبيل المثال لا الحصر، آلية التنسيق، والتشغيل العادي، وتبادل البيانات، وتدابير سلامة السد، والدراسات المعلقة المتعلقة بالآثار البيئية والاجتماعية.

36 - وعلاوة على ذلك، يؤمن السودان إيمانا قويا بأن التوصل إلى اتفاق بشأن الخطوط الإرشادية والقواعد المتعلقة بالملء في المرحلة الأولى، قبل البدء في ملء السد، أمر ضروري ومهم للغاية لجميع الأطراف، نظرا إلى أن سد النهضة سد ضخم شيد على بعد 15 كيلومترا فقط من الحدود ونظرا إلى أن ملايين السودانيين يعيشون أسفل المجرى على امتداد ضفتي النهر. والأهم من ذلك، يقع سد النهضة على بعد 100 كيلومتر فقط أعلى المجرى من سد روصيرص عندنا الذي يقل حجمه عن 10 في المائة من حجم سد النهضة. وأي قرارات انفرادية بشأن توقيت وقواعد ملء السد ستعرض ملايين الأرواح والمجتمعات المحلية للخطر.

37 - وعقد رئيس وزراء السودان اجتماعات ثنائية مع رئيسي وزراء مصر وإثيوبيا في 19 و 21 أيار/مايو 2020، على التوالي. وكان الهدف من هذين الاجتماعين هو إعادة جميع الأطراف إلى طاولة المفاوضات بغية إيجاد حلول للمسائل القليلة المتبقية. ويعرب السودان عن امتنانه لأن الحكومتين وافقتا على استئناف المفاوضات وأوعزتا إلى وزيري الري والموارد المائية التابعين لكل منهما بالبدء في التخطيط لاستئناف الاجتماعات الثلاثية.

38 - واستنادا إلى الولاية المذكورة أعلاه، عقد وزير الري والموارد المائية السوداني عدة محادثات واجتماعات ثنائية مع نظيريه من مصر وإثيوبيا للبدء في التخطيط لاستئناف المفاوضات الثلاثية.

سادسا - استنتاجات وتوصيات

39 - يعتقد السودان أن البلدان الثلاثة قريبة من إبرام اتفاق شامل. ويمكن للأطراف الثلاثة، بإبداء الإرادة السياسية والالتزام، أن تعالج الخلافات القليلة المتبقية. ولذلك، يود السودان أن يطلب إلى مجلس الأمن القيام بما يلي:

- ثني جميع الأطراف عن اتخاذ إجراءات انفرادية، بما في ذلك ملء السد قبل إبرام اتفاق شامل؛
- دعم جهود السودان ودعوة جميع الأطراف إلى استئناف المفاوضات بحسن نية على الفور.